



إلى

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان والحريات المحترم

الموضوع : طلب رأي مجلس المنافسة حول مشروع القانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

وبعد، فإن يكتسي تنظيم مهنة العدول أهمية خاصة بالنظر للدور المحوري الذي يضطلع به العدول في منظومة العدالة، لاسيما في مجال توثيق الحقوق والمعاملات والمساهمة في صيانة الحقوق الشخصية والأسرية وتحقيق الأمن التوثيقي والتعاقدي بما يحد من النزاعات ويقلص من اللجوء إلى القضاء.

وقد تضمن مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول مجموعة من المستجدات، تتعلق بشروط الولوج إلى المهنة وتحديد مجالات الحقوق والواجبات وتنظيم تحرير العقود وتلقي الشهادات وتقنين شهادة اللفي، وحفظ العقود والشهادات والسجلات وتسليم النسخ، وكذا تنظيم الهيئة الوطنية للعدول وهيكلها واختصاصاتها.

واعتبارا للدور الدستوري الذي يضطلع به مجلس المنافسة في ضمان حرية المنافسة ومراقبة الممارسات المنافسة لها، ندعو إلى طلب رأي في مشروع قانون تنظيم مهنة العدول ودراسة مدى انسجام مقتضياته مع مبادئ المنافسة الحرة والمشروعة، وتكافؤ الفرص بين الفاعلين المهنيين ومبدأ حرية الولوج إلى الخدمات وكذا تأثيره على جودة العرض التنافسي داخل السوق الخدمات التوثيقية، وذلك بهدف تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لضمان تجويده، بما يضمن التوازن بين متطلبات التنظيم القانوني للمهنة واحترام قواعد المنافسة وحماية مصلحة المستهلك والمرتفق على حد سواء.

وعليه، وطبقا لأحكام الفصل 161 من الدستور ومقتضيات المادة 384 من النظام الداخلي لمجلس النواب التي تنص على أنه يمكن لرئيس المجلس أن يطلب إبداء رأي من إحدى المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الباب الثاني عشر من الدستور بخصوص مضامين مشروع قانون أو مقترح قانون يدخل في اختصاص هاته الهيئات، يشرفني السيد الرئيس المحترم أن نطلب منكم إحالة مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول على مجلس المنافسة لإبداء رأي فيه.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء :

عبد الله بوانور
رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية

